مـجلـــــة تداوليات Revue :tadawoulyyat ISSN:
المجلد: الأول(01) / العدد: الأول(01) / سبتمبر 2023 / ص ص: 53-72

أفعال الكلام في التراث اللغوي العربي

Speech acts in the Arabic linguistic heritage

خديجة دبة [1]

khadidja debba [1]

[1]- جامعة عمار ثليجي الأغواط

البريد الإلكتروني : khadidjahdebba@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/08	تاريخ القبول: 2023/05/04	تاريخ النشر: 2023/06/21

ملخص البحث

يزخر تراثنا اللغوي العربي بتطبيقات استُثمِرَت فيها نظريات ومفاهيم تداولية على غرار ظاهرة "أفعال الكلام"، وقد دُرِست ضمن مباحث علم المعاني -الخبر والإنشاء- من من قِبَل النحويين، والبلاغيين، وعلماء الأصول والمفسرين. ذلك أن التراث في مجمله يهتم بدراسة المعنى وعلاقته بالواقع وظروف إنتاجه مثل قصد المتكلم، وأحوال المخاطَبين، والطبقات المقامية المختلفة، بل يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بمدى تأثير ذلك المعنى في المتلقي، والإنجاز الذي يؤول إليه الخطاب، وكلها اعتبارات تداولية دعا ومازال يدعو إليها علماء العصر الحديث. سنتطرق في هذا البحث إلى مفهوم "الأفعال الكلامية" من وجهة نظر التداوليين، ثم نحاول المقاربة بينها وبين ما يقابلها عند علماء التراث ضمن نظرية "الخبر والإنشاء"، من خلال مجموعة من النماذج التطبيقية في نصوص التراث.

الكلمات المفتاحية: الأفعال الكلامية،التداولية، التراث اللغوي العربي،الخبر والإنشاء.

1– المؤلف المرسل: خديجة دبة: khadidjahdebba@gmail.com

Abstract:

Our Arabic linguistic heritage is rich in applications in which pragmatic theories and concepts were invested, such as the phenomenon of speech acts, which were studied within the topics of semantics **(Ilm Al-Màani)** - performative and declarative styles - grammarians, rhetoricians, jurisprudential scholars and exegeses. That is because the heritage in its entirety is concerned with the study of the meaning and its relationship to reality and the conditions of its production, such as the intention of the speaker, the circumstances of the addressees, different contexts. Rather, it goes beyond that to pay attention to the extent of the impact of that meaning on the addressees, and the achievement that the discourse leads to, all of which are pragmatic considerations that modern scholars have called for and are still calling for. In this research, we will discuss the concept of " acts of speech" from the point of view of pragmatists, then we try to compare it with what it corresponds with the scholars of heritage within the theory of "performative and declarative styles", through a set of applied models in heritage texts.

Key words: Speech acts, pragmatics, Arabic linguistic heritage, performative and declarative styles.

مقدمة

يقول سيرل "التحدّث بلغة ما شكل للسلوك توجهه القاعدة"، أي أن تتكلم، يعني أن تفعل شيئًا. بهذه المقدمة لنظرية لغوية قائمة على أساس تداولي - خلافًا لسوسير وتشومسكي - يتصدر تبديل جذري للموضوع في النظر اللغوي فلم يعد الاهتمام باللغة بوصفها نظاما من العلامات، بل بالاستعمال الذي نشكله من العلامات اللغوية، ولم يعد يُسأل عن أبنية نحوية مستقلة، بل يتعلق الأمر بمنطوقات لا يمكن أن تُحدد أساسا إلا بالنظر إلى مواقف استعمالها.[1]

بعد أن اشتغلت الدراسات اللغوية في الإجابة عن السؤال: ما اللغة؟ في محاولة لوصفها وتحليلها بعيدا عن كل الظروف الإنسانية والاجتماعية المُنتجة لها، والمُوجّهة لمضامينها كالقصد والسياق والمواقف

الكلامية المختلفة التي تُستعمل فيها... جاءت التداولية لتهتم بالإجابة عن السؤال: فيمَ تُستعملُ اللّغة؟ مُحاولة وصف الأفعال التي تُنجزها هذه اللغة، متجاوزة بذلك النظرة الصورية المجردة للغة (والتي اتسمت بها الدراسات البنيوية)، إلى دراسة الخطاب بصفته عملية تواصلية تشترك فيها مجموعة من الأطراف (المُنتج، المتلقي) ومجموعة من الظروف والمواقف المساهمة في إنجاح التفاعل بين مستعملي الخطاب عبر إيصال رسائل تتسم بالوضوح والإنجاز والتأثير. ولعلّ أبرز مفهوم تداولي يتجلى فيه عنصرا الإنجاز والتأثير: مفهوم الأفعال الكلامية.

فما هي الأفعال الكلامية من وجهة نظر التداولية، وهل لها ما يوافقها في تراثنا اللغوي العربي وكيف يمكن إيجاد مقاربة بين الأفعال الكلامية وما يقابلها في التراث؟

1- مفهوم التداولية:

تهتم التداولية بـ "دراسة استعمال اللغة" عوضا عن "دراسة اللغة" وقد تحولت اللسانيات التي تتمخض عن الدراسة الثانية (دراسة اللغة) مع البنيويين إلى علم تجريديّ مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانية البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرد، في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين[2].

وتهتم التداولية كذلك بدراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، فتقيم من ثمّ روابط وشيجة بين علمي اللغة والتواصل، ومن جهة أخرى تقيم روابط وشيجة بين اللغة والإدراك عن طريق بعض المباحث في علم النفس المعرفي[3].

ويورد خليفة بوجادي تعريفات للتداولية من بينها:

"دراسة استعمال اللغة في الخطاب والآثار التي تثبت ذلك"، و "دراسة اللغة بعدّها ظاهرة تواصلية اجتماعية خطابية حجاجية"[4]، ونجد في هذين التعريفين اجتماعا لروافد معرفية معتددة كعلم النفس وعلم الاتصال وعلم الاجتماع والمنطق إضافة إلى علم اللغة..

1- الأفعال الكلامية:

وهي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية ومن أهم مراجعها، بل يمكن التأريخ منها للتداولية؛ حيث ارتبطت اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع، وهي تسمية اقترحت في سنوات الستينيات من طرف أوستين[5].

لقد كان من أهم منطلقات أوستين أن وظيفة اللغة ليست مجرد إيضال المعلومات أو وصف العالم أو التعبير عن الفكر، وإنما هي مؤسسةٌ تتكفّلُ بتحويل الأفعال التي تصدر _ ضمن معطيات سياقية واجتماعية وذهنية.._ إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية مؤسساتية، فحينما يقول القاضي أو المدير: "فُتِحت الجلسة" يكون قد أنجز فعلا اجتماعيا ما هو فتح الجلسة"[6].

وترى "فرنسواز أرمينيكو" أن نظرية أفعال الكلام تعتبر دراسة نفسية للعلاقة بين العلامات ومؤوليها، من خلال معرفة ما يقوم به مستعملو التأويل ، وكل فعل يقومون بإنجازه بواسطة استعمالهم لبعض العلامات[7].

وقد قدم أوستين تصنيفين للأفعال الكلامية أحدهما تصنيف عام للشُعب الثلاث الكبرى للفعل الكلامي، والثاني تصنيف خاص بالأفعال المتضمنة في القول وهو ذو أهمية على اعتبار أنه أول تصنيف مبدئي للأفعال الإنجازية يقوم به باحث في الظاهرة... فوضع تعريفا للفعل الكلامي واقترح تصنيفا له.. " [8].

إن الفعل الكلامي هو أصغر وحدة لاتصال إنساني، يمارس بها المتكلم فعلاً تجاه سامع، وهو يتكون من مكونين: محتوى قضوي ووظيفة إنجازية. ويقدم سيرل تحت -محتوى قضوي- جوانب الإحالة والحمل. وتتعلق الوظيفة الإنجازية عنده بالدور، بما يقصد متكلمٌ أن يفعله بنطق جملة ما في موقف معين سواء كان ذلك تقريراً أو أمراً أو سؤالاً أو وعداً[9].

2- أصناف الأفعال الكلامية:

اقترح أوستين "ثلاثة أصناف من الأفعال (actes) التي لا تتعلق بالقول (أي بالتلفظ فقط)، بل هي أعمال وسلوكات ذات طبيعة اجتماعية أو مؤسساتية أو قانونية... تتم بمجرد التلفظ بها، وهي التي سُميت بعد ذلك بالأفعال الكلامية"[10].

والأصناف الثلاثة هي:

- فعل القول (أو الفعل اللغوي): Acte locutoire ويُراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة.
- الفعل المتضمن في القول (أو الفعل بالقول أو الفعل الإنجازي): Acte illocutoire وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ "أنه عمل يُنجز بقول ما" وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها.
- الفعل الناتج عن القول : Acte perlocutoire: قد يكون الفاعل (الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط... يسميه أوستين "الفعل الناتج عن القول"، ويسميه بعضهم "الفعل التأثيري".[11]
- **البنية العامة للأفعال الكلامية عند أوستين[12]:**

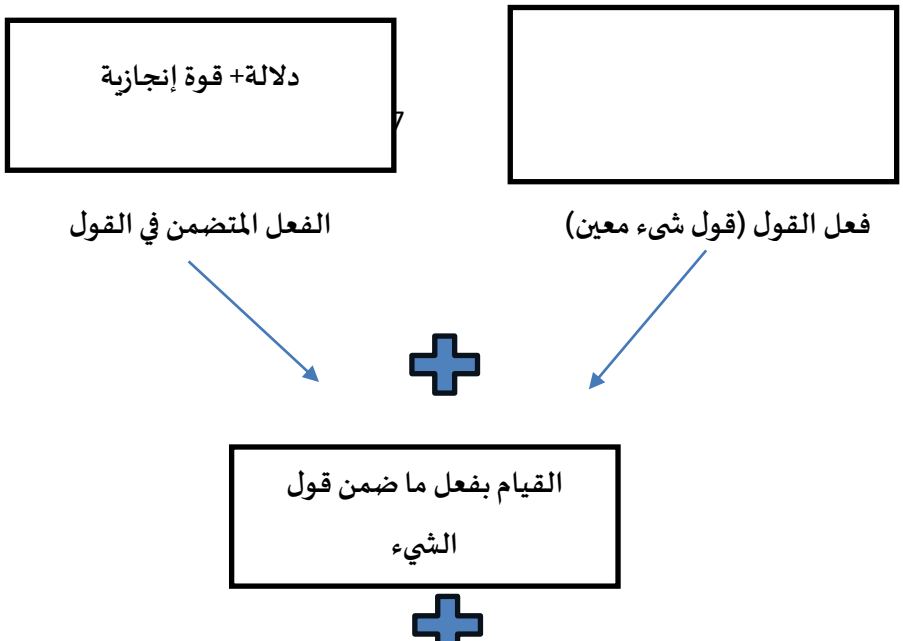

تصنيف الأفعال الكلامية عند سيرل:

سيرل هو أول من أوضح فكرة (أوستين) السابقة، وشرحها أكثر بتقديمه شروط إنجاز كل فعل، إلى جانب بيانه شروط تحوّل فعل من حال إلى حال أخرى، وآليات ذلك، وتوضيح خطوات استنتاج الفعل المقصود . فقول من في المكتب : تركت الباب مفتوحا لمن يدخل عليه، يخضع إلى جملة خطوات لإدراك الفعل المقصود إنجازه، منها:

- إنّ الضجيج في الرواق، ولا ينبغي ترك الباب مفتوحا فهو يأمرني بإغلاقه
- المكتب مكيف، ولا ينبغي ترك الباب مفتوحا فهو يطلب مني بشكل ما) إغلاقه
- من الأدب أن تغلق الباب كما وجدته مغلقا حال دخولك - فهو يعاتبني على سوء سلوكي[13].

لقد أجرى سيرل على تصنيفات أستاذه أوستين بعض التعديلات والمراجعات، حيث قدم تصورا آخرا لفسفة اللغة ولمنطق "الأفعال المتضمنة في القول" وسماها "القوى الإنجازية"، ثم أدخل ضمن "الإنجازيات" ظاهرة كلامية فرعية سماها "الأفعال الكلامية غير المباشرة[14]".

وتمخض عن تصور سيرل للأفعال الكلامية التصنيفات الآتية:

- **التقريريات Representatives** والغرض منها هو التقرير، ومن أمثلتها: الإجابة، الإنكار، التأكيد...
- **الوعديات Commisives**والغرض منها هو الوعد، ومن أمثلتها: الوعد، الالتزام، التعاقد...
- **الأمريات Directives** وغرضها الطلب، من أمثلتها: الأمر، النهي...
- **الإيقاعيات Declaratives** وغرضها إحداث تغيير في العالم حتى يطابق المحتوى القضوي، ومن أمثلتها: الاستقالة، التعريف، التسمية...
- **والبوحيات Expressives** والغرض منها التعبير عن المشاعر حيال الواقع، ومن أمثلتها: الشكر، التهئة، الاعتذار...[15]

يتبين جليا من خلال تصنيفات سيرل مخالفته لأوستين في مجمل تصنيفه لأفعال الكلام حيث اعتبر "التقريريات" صنفا عاما يحتوي جزءا من صنفين عند أوستين هما: "التنبيينات" و "الحكميات". و"الأمريات" عنده تحتوي جزءا كبيرا من "الحكميات" الأوستينية، وأيضا بعض "السلوكيات"، أما الشكر والتهنئة... فقد أدخلها ضمن "البوحيات"، و"الوعديات" تحتوي "وعديات أوستين" بعد تجردها من بعض الأفعال، كالاستعداد والنية...[16]

1- ظاهرة أفعال الكلام في التراث اللغوي العربي:

لقد وقع عند العلماء العرب القدامى، من فلاسفة وأصوليين وبلاغيين، أن في كلام العرب ما يشبه هذا النوع من التصرف اللغوي وإنجاز المتكلم باللغة وتصرفه فيها وبها، بعبارة أدق، أنه وقع على الأقل

تشابهٌ وتقاطعٌ في مبدأ درس الظاهرة بين العلماء العرب، ممثلين في الفيلسوف أبي نصر الفارابي من الفلاسفة وإبراهيم الشيرازي من الفقهاء، وفي علماء آخرين، وبين الغربيين المعاصرين ممثلين في أوستين وسيرل وغيرهما[17].

"تندرج الأفعال الكلامية في التراث العربي ضمن مباحث "علم المعاني" وتتحدد ضمن الظاهرة الأسلوبية الموسومة "بالخبر والإنشاء" أو "الطلب"؛ وقد اهتم بدراسة هذه الظاهرة النحاة والبلاغيون والأصوليون. كما انفرد الفلاسفة والمناطقة بدراسة الخبر بعد أن ميزوه عن الإنشاء، وبينوا حدود كل منهما [18]

نجد الفارابي يصرح أن العبارات القولية نوعان:

- أقوالا
- أفعالا تتم بالأقوال

الأولى تتم بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر والتعبير عما في النفس، والثانية يُرادُ بها إضافة إلى ذلك حمل المخاطب على فعل شيء ما..[19]

يصرح الفارابي قائلا: .."**والقول الذي يُقتضى به شيءٌ ما فهو يُقتضى به قولٌ ما، وإما فعل شيءٍ ما، والذي يُقتضى به فعل شيء ما فمنه نداء، ومنه تضرّعٌ وطِلبةٌ، وإذنٌ ومنعٌ، ومنه حثٌّ، وكفٌّ، وأمرٌ ونهيٌ**"، ولا يفوته أن يبين أن "**النطق بالقولهو فعل ما**". ومن الطريف أن يلتفت الفارابي ، منذ ذلك العصر المبكر، إلى مفهوم "الملفوظ الإنجازي" الذي يتحدث عنه أوستين وسيرل في عصرنا[20].

وقد قسم العلماء العرب الخبر إلى ثلاثة أصناف : أولها : الضرب الابتدائي، وثانيها الضرب الطلبي، وآخرها الإنكاري، هذه الأضرب الثلاثة تعد بعدا تداوليا راعوا فيه حال السامع وقدراته العقلية والإدراكية ومقام التخاطب، كما قسموا الإنشاء إلى طلبي، ويشمل : الأمر والنهي والنداء والاستفهام والتمني، وغير طلبي، ويشمل : الترجي والقسم والتعجب والمدح والذم والتكثير وألفاظ العقود . وهذه الأساليب تمثل أفعالا كلامية وبالتحديد أفعالا متضمنة في القول بتعبير التداوليين، وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها

الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام ، أي : من معناها الأصلي إلى معنى يُستلزم من مقام التخاطب ، وهو ما سماه (الجرجاني) بالمعنى ومعنى المعنى[21].

1-4- أفعال الكلام عند النحاة:

على الرغم من اهتمام النحاة الأوائل بالدراسة الشكلية للغة، غايتهم في ذلك تحصيل الدلالات من خلال التراكيب والعلاقات النحوية، إلا أنهم لم يهملوا المعاني، "بل منهم من كان على صلة وثيقة بـ"معاني الكلام" و بأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي"[22]. وقد "جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معة الخطاب بإيصال الرسالة إبلاغية إليه، فقد عرف السكاكي النحو بأنه معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى ... بمقاييس مستنبكة من كلام العرب، وبين أن الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب[23]".

وقد صنّف النحاة الجمل إلى خبرية وإنشائية،فكون الجمل خبرية أو إنشائية يؤثر في طبيعة تركيبها، وفي قواعدها، وفي تحليلها نحويا ولاسيما إذا اتخذت أدوارا وظيفية حسب المقامات التي ترد فيها. فالدراسة النحوية للأفعال الكلامية –ويقابلها في التراث الخبر والإنشاء- تنزع إلى الاهتمام بالصيغ الشكلية، وبالعبارات اللغوية التي تؤدي هذه الأفعال سواء أكانت إخبارا، أم استفهاما، أم أمرا، أم نهيا، أم نداء؛ وبالعمليات التركيبية التي تخضع لها هذه العبارات من تقديم وتأخير، وحذف، ووصل وفصل دون إغفال علاقة هذه الأفعال بعضها ببعض؛ لأن بعض النحاة لم يقفوا عند البنية الخارجية أو الصيغة الشكلية بل تجشموا مشقة التنقيب عن المعاني والتفسيرات الثاوية خلف التراكيب والصيغ التي غالبا ما تخرج عن معناها الأصلي والمباشر إلى معان ضمنية وغير مباشرة يفسرها المقام التي وردت فيه. وبعبارة أخرى فهؤلاء درسوا القوى الإنجازية الحرفية للأفعال الكلامية مقرونة بصيغها المتعارف عليها، كما درسوا القوى الإنجازية المستلزمة مقاميا وفي طبقات تواصلية معينة[24].

"من القواعد التداولية التي اهتم بتحليلها عبد القاهر الجرجاني في "معنى الاستفهام" بالهمزة خصوصا أن ما ولي الهمزة هو المشكوك فيه والمستفهم عنه، فإذا قلت أفعلت؟" فبدأت بالفعل، كان الشك في

الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: "أأنت فعلت؟" فدات بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه . فمما ينبغي أن يعلم من اللغة علما ضروريا في أسلوب الاستفهام - في تصور عباد القاهر - أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم"[25].

ولا يخفى على مُطّلع اهتمام النحويين بالتقديم والتأخير في الجملة العربية، وعلاقة ذلك بقصد المتكلم وبالأغراض التواصلية التي يريدها من ورائه. و "مما ذكره عبد القاهر تقديم المسند وتقديم المسند إليه"[26]. موضحا أغراض ذلك التقديم وتأثيره على المخاطَب.

ولا تخلو الأساليب النحوية من الأفعال الكلامية على غرار التأكيد، والقسم والإغراء والتحذير،والاستغاثة والندبة، والوعيد.

وقد عني نحاتنا القدامى بالغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. وعليه تكون "مراعاة الغرض من الكلام" في عرف أغلب النحاة قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة... وهي المعاني التي تقترب كثيرا من المفهوم الذي أطلق عليه المعاصرون اسم "القصدية"[27]. وهو مبدأ تدولي يتجلى لنا في قول السيوطي: "إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر، إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة" فقد ذكر السيوطي في هذا النص مبدئين تداوليين هما غرض المتكلم ومراعاة حال السامع من أجل حصول الفائدة من الخطاب[28].

ومن النحاة العرب الذين لم يقفوا عند حدود التركيب، بل تخطوه إلى فحص مختلف جوانب الظاهرة اللغوية فحصا دقيقا لما يتميز به من شمول للعمليات الدلالية والمقامية الراجعة إلى اختيارات المتكلم وظروف إبلاغه، عبد القاهر الجرجاني. إن دراسته للنظم لتقف وما يتصل به بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي. فالجرجاني يميز في دلائله بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز إذ يمكن أن تدل على غير معناها اللفظي،

فيتحدد معناها حينئذ من طريق التأويل (التفسير). نقف على أمثلة في فصل عنوانه في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره[29]:

- هو طويل النجاد، أي طويل القامة
- كثير الرماد، يريدون رجلا كريما
- نؤوم الضحى، يريدون امرأة مترفة

وقد أردف الجرجاني هذه الأمثلة بقوله: «... فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثر القرى كثر رماد القدر، وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ، فتنام إلى الضحى.

فإذا أردنا التأمل في الأمثلة الثلاث، نجد فعلا كلاميا مباشرا غرضه الإخبار، لكنه ينطوي على فعل غير مباشر غرضه الإخبار وقوته الإنجازية المدحُ والثناء، والفخر (بعد التأمل في السياق الذي ورد فيه المثالان الأولان).

فالكلام عند الجرجاني على ضربين أحدهما يدل على معناه بظاهر لفظه وثانيهما يحتاج إلى إعمال الفكر؛ لأن معناه مستفاد من المعنى الأول.[30] وهذا من صميم ما جاءت به التداولية، فعل كلامي مباشر يُفهم من ظاهر العبارة الحرفي، وفعل كلامي غير مباشر يحمل الدلالة الحقيقة، وفيه تكمن القوة الإنجازية للفعل.

يميز الجرجاني في دلائله بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، وتوضيحا للفكرة يسوق الجرجاني قوله تعالى: واشتعل الرأس شيبا إذ المعلوم أن اشتعل للشيب في المعنى المستلزم وإن كان هو للرأس في اللفظ. فلو غيرنا الجملة وأسندنا اللفظ إلى الشيب صراحة لقلنا: اشتعل شيب الرأس والشيب في الرأس، وتفقد الجملة حسنها وفخامتها وروعتها[31].

إن مساهمة الجرجاني عموما في المجال التداولي التراثي تتجلى في دمجه الدلالات في معاني النحو، ووعيه بتعدد الدلالات واختلافها باختلاف الناس في فهمها، ووقوفه عند المعنيين الصريح والمستلزم، فدل الأول على ما تدل عليه العبارة بلفظها، ودل الثاني على ما تدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصلي معين[32].

ومن جهة أخرى نجد ابن الحاجب في تحليله لجملة: "هل زيد قائم؟"... استنبط وجهين :

- الأول: أن المتكلم أفاد المخاطب حصول نسبة بين المسند إليه والمسند على وجه الاستفهام، فكأنه نسب قياما مستفهما عنه إلى زيد، كأنه يقول: "زيد" أنا مستفهم منك عن قيامه " .
- الثاني: أنه أفاد المخاطب "قيام مستفهم عنه منسوب إلى زيد[33]".

"ويرى الطبطبائي أن تحليل ابن الحاجب هذا شبيه بتحليل سيرل، فالملفوظ يكون في تحليل سيرل مكونا من مكوّنين محتوى قضوي وقوة إنجازية؛ كما نعرف المحتوى القضوي في "زيد" "قائم" والقوة الإنجازية هي "الاستفهام عن قيامه"، وأما بتحليل ابن الحاجب فتكون الجملة ذات بعدين: إسناد لغوي (علاقة إسنادية بين "زيد" و "قائم")، وكيفية تكيفت بها تلك العلاقة، هي كونها مستفهما عنها"[34].

4-2- أفعال الكلام عند البلاغيين:

لا يختلف ما قدمه العرب عن ما عرضته نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي طرحها (أوستين) وطورها (سيرل) ، ذلك أنها نوقشت ضمن مباحث علم المعاني، وموضوع هذا الفرع اللغوي في تراثنا العربي كما عرفه السكاكي : " هو تتبع لخواص تراكيب الكلم في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان ... ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره "، وهو ما يؤكد على وجود قرينة مهمة في تحديد موضوع علم المعاني، وهو (مبدأ الإفادة) وقد اعتمد البلاغيون في التمييز بين الخبر والإنشاء على عدة معايير منطقية وأخرى تداولية وردت متداخلة تداخلا شديدا بحيث لا يمكن الفصل بينها ، وأول معيار هو الصدق والكذب فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للواقع أو مخالفته[35].

وقد كان اعتناؤهم بأغراض الكلام وتصنيفهم لها قائما على تعدد أحوال الكلام .وبحسب حال المتكلم والسامع وسياقات المقام، وكلها تعد شروطا لتداولية الخطاب وتمهيدا لنظرية تداولية عربية، والحقيقة أن تقسيمهم للخبر لا يعتمد كله مقياس الصدق والكذب، حيث إن هناك من الأخبار ما لا يقبل وصفه بالكذب كالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمسلّمات، ونجد هذا الأمر مماثلا لما جاء به (أوستين) حين أقرّ بأن هناك جملا ليس بالضرورة أن توصف بالصدق والكذب ، بل إن حكمها مثل الإنشائية ينظر إليها بما تُنشؤه في الخارج[36].

يقول القزويني في التمييز بين الخبر والإنشاء: "والكلام التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية، و إن لم يحتمل فهو الإنشاء"37.

"كما أنهم ميزوا الإنشاء نفسه عن الطلب، لأن الطلب ينحصر في الأفعال التي تقرن دلالتها بألفاظها، نحو طلب الضرب مقترن بلفظة في الوجود وميّزوا بين الإنشاء الطلبي الذي " يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ، وأنواعه كثيرة منها : الأمر والنهي، النداء، التمني الاستفهام، أما غير الطلبي فما لا يستدعي ذلك، نحو: التعجب والذم والمدح والقسم وغيرها"، وكلها لأفعال إنجازية بالمفهوم التداولي الحديث. كما فصل العرب قديما مواقع التداخل بين الخبر والإنشاء، والتفصيل في أغراض الأساليب البلاغية، حين تخرج العبارة عن معناها الحقيقي سواء أكانت خبرية أم إنشائية إلى غرض آخر، فقد يقع الخبر موقع الإنشاء، مثل الدعاء أو الأمر بصيغة الماضي أو الوعيد أو التعظيم والتحقير، كما يمكن أن يخرج الاستفهام إلى الخبر نحو الاستفهام الانكاري، وكذلك الأمر والنهي والنداء ... وغيرها، فصل عنها الحديث البلاغيون قديما وحديثا مثل النصح والإرشاد، والدعاء، والالتماس والتهديد والتعجيز وغيرها"، وهي بالمنظور التداولي أفعال كلامية غير مباشرة أي نتضمنة في القول غير ظاهرة فيه وتفهم من قرائن تداولية أهمها السياق.

وفي مرحلة لاحقة كان فيها تحليل العلماء العرب في تعريفهم للخبر والإنشاء أكثر دقة وعلمية، اقترح

بديل آخر لتعريفهما، يعتمد هذه المرة لا على معياري الصدق والكذب وإنما على "مطابقة النسبة الخارجية" للكلام ، فميز بينهما القزويني قائلا: "الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر والثاني الإنشاء "[38].

ويذهب سعد الدين التفتازاني إلى ذلك أيضا، فيرى أن "الكلام إن كانت لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاث تطابقه، أي أن تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبيين، أو لا تطابقه. بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس، فهو خبر." وعليه فإن الإنشاء عند التفتازاني -بمفهوم المقابلة- هو ألا يكون لنسبته خارج[39].

ومن العلماء من أدخل قرينة القصد للتمييز بين الأسلوبين لأن التصور المنطقي وحده غير كاف. فقد ذهب إبراهيم الشيرازي (ت 476 هـ) إلى أن الكلام "يصير خبرا إذا انضم إلى اللفظ قصد المتكلم الإخبار به" فبالإضافة إلى اللفظ الدال بالوضع على الخبر يعد قصد المتكلم وغرضه من الخطاب قرينة أساسية للحكم على خبرية الجملة أو إنشائيتها إذا كان قصد المتكلم غير الإخبار[40].

4 – 3- أفعال الكلام عند الأصوليين:

لعل أهم من اهتم بظاهرة الأفعال الكلامية من الجهة التطبيقية في تراثنا هم علماء الأصول، وذلك لاهتمامهم الأساسي بفهم نصوص الوحي واستنباط الأحكام منها، من قد كان من نتائج تعاملهم مع نصوص الوحي اهتمامهم بدراسة الظروف التي أنتجت فيها مضامين ألفاظ القرآن الكريم أو الحيث النبوي الشريف، فظهر ما يمكن تسميته بـ "المنحى التداولي في البحث الأصولي"، ونعني به كيفية استثمارهم للمفياهيم والمقولات التداولية كـ "نظرية أفعال الكلام" التي بحثوها ضمن نظرية الخبر و الإنشاء، أثناء بحثهم عن الدلالات وعن الطرق التي يتخذها النص لإفادة معنى أو لصناعة أفعال دينية - فردية أو جماعية- بالكلمات[41].

"ويبدو أن الأصوليين، من هذه الجهة التداولية، قد استأثروا بالبحث في ما فرّط فيه الكثير من النحاة، وذلك من جراء فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته وإدراك مقاصده وأغراضه، وفي ما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعددة"[42].

حيث نجد تقسيم الآمدي للخبر الذي انطلق في تفسيره للخبر من اعتبارات تداولية، فجنح في بحث معنوي مطول، إلى تقسيم الأخبار "المتعلقة بالآثار النبوية الشريفة" ثلاثة أقسام:

أولها: الخبر الصادق هو المطابق للوقع، والكاذب غير المطابق.

والثانية: ما بعلم صدقه وما يعلم كذبه، وما لا يعلم صدقه ولا كذبه.

والثالثة: الخبر المتواتر وخبر الآحاد.

والملاحظ أن هذه القِسم الثلاث متأثرة باعتبارات منطقية وتداولية، ومن ذلك مراعاة الآمدي لـ "علاقة الكلام بالواقع الخارجي" في القسمة الأولى، وهو منحى تداولي لا شك فيه. ومنها مراعاته لمسألة "الكثرة والقلة" (التواتر والآحاد) في القسمة الثالثة، والتي يمكن اعتبارها(مسألة الكثرة والقلة) بمعايير المعاصرين، ضمن "درجة الشدة للغرض المتضمن في القول". فخبر الآحاد ليس في قوة الخبر الذي يرويه العشرات أو المئات من الناس. وتندرج تلك الأخبار كلها بأنواعها ضمن ضنف "التقريريات" Assertifs بلغة سيرل، و"الغرض المتضمن في القول" لهذه المجموعة الكلامية هو "التقرير"[43].

ومن الملامح التداولية البارزة عند الأصوليين ما جاء به القرافي في إنجاز الأفعال بالأقوال، عند تفريقه بين الخبر والإنشاء، وفي اعتباره صنفا من الخبر إنشاء، لنفس الاعتبارات التداولية التي انطلق منها في تمييزه بين الخبر والإنشاء. إذ إنه" لا يسلم بأن جميع أنواع الشهادة هي من صنف الخبر، بل يفرق تفريقا حاسما بين الشهادة والخبر مستخدما قرينة تداولية يمكن تسميتها بـ : " قرينة خصوصيات الورود أو الاستعمال" .. فمن المقامات ما يقتضي الشهادة دون الخبر، ومنها ما يقتضي الخبر دون الشهادة، فالشهادة عنده مباينة للخبر العادي، من جهة أنها لا تصح بالخبر البتة ولا بالوعد ، ولو أن المتكلم قال أمام القاضي قد أخبرتك أيها القاضي بكذا كان كذبا، لأن مقتضاه تقدم الإخبار منه ولم يقع، فالمستقبل

وعد و الماضي كذب . فالمعيار الذي يحكم الفرق بين الأمرين هو أن درجة من الرسمية تقتضيها الشهادة وليست تلك "الرسمية" من مقتضيات الخبر"[44].

وفي ظاهرة الإنشاء نجد الأصوليين قد استنبطوا منها وفرعوا عنها ظواهر وأفعالا كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية، قلما نجدها عند غيرهم ممن بحثوا في علم المعاني[45]. ذلك أن الأسلوب الإنشائي ألصق بالأوامر والنواهي الشرعية، لذلك أدت تطبيقات أسلوب الأمر والنهي خصوصا إلى تشقيق فروع كلامية منبثقة تندرج ضمن "الأفعال الكلامية"، فنشأت مفاهيم وأفعال كلامية أخرى مثل: الوجوب، الإباحة، الحرمة، الكراهة، والتنزيه... لكن ما يجمع هذه الأصناف صنفان هما: "الإذن" في حالة الأمر، و"المنع" في حالة النهي[46]. وفي الواقع، إن تميز الأصوليين في التفريع الجديد، ليس عن البلاغيين والنحاة فقط، بل حتى عن علماء التداولية الغربيين فيما قدموه في نظرية أفعال الكلام.

وقد قسم الشاطبيّ "الأمر" إلى صريح وغير صريح، والأمر الصريح نوعان:

- الأول: مجرد لا يعتبر فيه علة مقصدية، ويجري مع مجرد الصيغة مجرى التعبد من غير تعليل، ومثل له بقوله تعالى: (وذروا البيع) ، وقوله (أقيموا الصلاة).
- الثاني: من حيث ينطر إلى "قصده" الشرعي بحسب الاستقراء، وما يقترن من القرائن الحالية أو المقالية الدالة على أعيان المصالح في المأمورات والمفاسد والمنهيات، ومثل له بقوله تعالى: (فاسعوا إلى ذكر الله)، مقصود به الحض على إقامة الجمعة وعدم التفريط بها، لا الأمر بالسعي إليها فقط[47].

أما الأمر غير الصريح، فهو على ضروب أيضا:

- ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم مثل الآية: (كُتب عليكم الصيام)، و الآية: (والوالدات يُرضعن أولادهن).
- ماجاء مدحا له او لفاعله (أو ذما له أو لفاعله في النهي).
- ما يتوقف عليه المطلوب (كون المباح مأمورا به).

وينطوي على هذا التصور اعتبرات تداولية منها: "القصدية" في الأوامر الشرعية، "القوة الإنجازية" التي تحكها الأفعال الكلامية كالتقرير والأر والنهي..[48]

خاتمة:

كانت هذه بعض النماذج التراثية اللغوية العربية، في النحو والبلاغة و علم الأصول، تضمنت تصورات تداولية لأفعال الكلام، ما تزال حتى الآن موضوع دراسة وبحث وتأليف.

وعلى الرغم من اختلاف دراسة الأفعال الكلامية في تراثنا في بعض جوانبها بين النحاة والبلاغيين، إذ الأولون ينطلقون من الأشكال للوصول إلى الدلالات، وأما البلاغيون فيدرسون الدلالات والمقاصد المترشحة عن التراكيب الشكلية في مقامات التواصل المتباينة، و على الرغم من اختلاف النحاة والبلاغيين عن الأصوليين، في الغرض من الدراسة، وفي طبيعة النصوص المدروسة، إلا أن النحاة والبلاغيين والأصوليين وحتى المفسرين - مجتمعين - لا يختلفون في مبدإ ارتباط بنية الخطاب بوظيفته التواصلية وبمقامات إنجازه على تفاوت بينهم في تطبيق هذا المبدأ الوظيفي الهام[49].

وخلاصة ما تقدم أن تراثنا اللغوي العربي بجميع فروعه المعرفية، مهتم منذ القديم باستعمال اللغة، وما اتصل به من ظروف لإنتاجها، وما ينبثق عن ذلك من أفعال إنجازية معتددة الأغراض، ومتباينة التأثير، ولذلك نجده يتقاطع بشكل لا مجال فيه للشك، مع معطيات الدرس التداولي الحديث، مع ما في هذه المقاربة مما تلوّح به من خصوصيات وتميز بين الدرسين التراثي العربي والحداثي الغربي .

❖ **قائمة المراجع:**

- بوجادي خليفة، في اللسانيات التداولية،دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009.
- بو الريش حليمة، التأصيل لأفعال الكلام في التراث اللغوي العربي، جامعة Cades ، اسبانيا ، مجلة Al- Andalus Magreb، العدد 25، 2018،
http://portal.amelica.org/ameli/journal/475/4753034005/.

- زيبيله كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال ، تر: سعيد البحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر، ط1، 2011.
- صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير الجزائر، سنة 2020، ط2.
- صحراوي مسعود، لحظة ميلاد التداولية (نظرية الأفعال الكلامية)، دار التنوير، الجزائر، دار أزمنة، الأردن، ط1، 2023.
- فرونسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركو الإنماء القومي، الرباط- المغرب، دط، 1986.
- كادة ليلى، ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللغوي العربي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي- الجزائر، المجلد1، العدد1، 2009
- مدلل نحاج، نظرية أفعال الكلام بين الدراسات الغربية والتراث العربي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي- الجزائر، المجلد 13، العدد 4، 2021.

الهوامش:

[1] . يُنظر: زيبيله كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال ، تر: سعيد البحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر، ط1، 2011، ص82.

[2] . مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير الجزائر، سنة 2020، ط2، ص 41.

[3] . نفس المرجع، ص 42.

[4] .خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية،دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص 69.

[5] . نفس المرجع، ص 86.

[6] . مسعود صحراوي، لحظة ميلاد التداولية (نظرية الأفعال الكلامية)، دار التنوير، الجزائر، دار أزمنة، الأردن، 2023، ط1، ص130.

[7] . فرونسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركو الإنماء القومي، الرباط- المغرب، دط، 1986، ص 60.

[8] . يُنظر: نفس المرجع، ص 141.

[9] .يُنظر: زيليه كريمر، اللغة والفعل الكلامي والاتصال ، ص 61.

[10] . مسعود صحراوي، لحظة ميلاد التداولية، ص 141.

[11] . يُنظر: نفس المرجع، ص 141- 143.

[12] . يُنظر نفس المرجع، ص 143- 145

[13] . خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 98.

[14] . لحظة ميلاد التداولية، ص 178.

[15] . يُنظر: نفس المرجع، ص 179.

[16] . نفس المرجع، ص 179.

[17] . نفس المرجع، ص 146.

[18] . حليمة بو الريش، التأصيل لأفعال الكلام في التراث اللغوي العربي، جامعة Cades ، اسبانيا ، مجلة Al- Andalus Magreb، العدد 25، 2018، http://portal.amelica.org/ameli/journal/475/4753034005/.

[19] . نفس المرجع السابق ص 146.

[20] . مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 100.

[21] . يُنظر: نجاح مدلل، نظرية أفعال الكلام بين الدراسات الغربية والتراث العربي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي- الجزائر، المجلد 13، العدد 4، 2021، ص 1214.

[22] . نفس المرجع، ص 185.

[23] . نفس المرجع السابق، ص 185.

[24] . حليمة بو الريش، التأصيل لأفعال الكلام في التراث اللغوي العربي، ،http://portal.amelica.org/ameli/journal/475/4753034005/

[25] . نفس المرجع السابق، ص 206.

[26] .نفس المرجع السابق، ص 215.

[27] . نفس المرجع السابق، ص ص 211،212.

[28] . يُنظر: نفس المرجع، ص 212.

[29] . يُنظر: ليلى كادة، ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللغوي العربي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي- الجزائر، المجلد1، العدد1، 2009، ص 106.

[30] . نفس المرجع السابق ص: 107.

[31] . نفس المرجع السابق، ص 107.

[32] . نفس المرجع، ص 108.

[33] .مسعود صحراوي، لحظة ميلاد التداولية، ص 163.

[34] . نفس المرجع السابق، ص 164.

[35] . يُنظر: نجاح مدلل، نظرية أفعال الكلام بين الدراسات الغربية والتراث العربي، ص 1214.

[36] . يُنظر: نفس المرجع السابق، ص 1215.

[37] . مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 74.

[38] . يُنظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص76.

[39] . يُنظر: نفس المرجع، ص 77.

[40] . يُنظر: المرجع السابق، http://portal.amelica.org/ameli/journal/475/4753034005

[41] . يُنظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 143.

[42] . نفس المرجع السابق، ص 143.

[43] . يُنظر نفس المرجع السابق، ص 146.

[44] . نفس المرجع ، ص 149.

[45] . نفس المرجع، ص158.

[46] . نفس المرجع، ص 162.

[47] . نفس المرجع، ص 166.

[48] . نفس المرجع، ص ص 166، 167.

[49] . يُنظر: مسعود صحراوي، لحظة ميلاد التداولية، ص 194.